المشاركة المنظمة لجمعيات المناطق الهامشية في مشروعات التنمية المحلية "نحو مقاربة جديدة للعمل الشبكي"

أ/ سفيان بوغارب
جامعة باجي مختار- عنَّابة

الملخص :

تحاول هذه الاوراق معالجة موضوع المشاركة الاجتماعية المنظمة ضمن الحقل الجمعوي بغرض تبيان واقع وطبيعة هذا الاسلوب و ما يعتريه من صعوبات في الأوساط المهمشة بالخصوص و توضيح الرؤى حول راهن العمل الجمعوي في هذا الفضاء و كيفية التعامل مع الاختلالات و النقائص الموجودة في اسلوب التنمية بالمشاركة انطلاقا من مقاربة العمل الشبكي كواحدة من المداخل المقترحة لمعالجة الفشل المفترض في مشروع تحديث الهامش المديني .

Résumé:

Notre travail consiste à traiter le thème de la participation sociale organisé dans le cadre associatif, d'une part dans le but de montrer la réalité et la nature de ce procédé et de ce qu'il engendre comme difficultés, en particulier dans les milieux marginalisés ; et d'autre part, mettre en évidence , non seulement les différents points de vue quant 'a l'actualité de l'activité associative dans ce domaine, mais aussi la manière de gérer les défaillances et les carences dans le processus du développement participatif partant de l'approche du travail en réseau comme étant l'un des accès proposé pour traiter le supposé échec du projet de modernisation de la marge citadine .

مقدمة

تعاني الدول النامية من مشكلات حقيقية على الكثير من الأصعدة أهمها على الإطلاق هو الفشل المتواصل قي إحداث التنمية في كيانات المجتمع المختلفة حيث تتعرض مشروعات التنمية إلى التعثر والإخفاق كحالة عامة سائدة في هذه الدول و من ثم ضياع الأهداف المسطرة للاستنهاض التنموي و الحضاري و هو ما يعني الاستغراق في حالة التخلف و تكريس الفقر و مظاهر التبعية و الانحطاط بكافة أشكاله و استدامته إلى مدى غير محدود .

و لقد حاولت الدوائر البحثية و الأكاديمية البحث عن أهم أسباب هذا الفشل فوجدت في التراث العلمي النظري بالخصوص عددا من التبريرات و التعليلات تتحكم فيها مجموعة محددات موقفية و مؤسسية Institutionel تحاول نسب الفشل إلى عوامل و أسباب عديدة تتراوح بين الذاتي و الموضوعي.

و مهما كانت الاختلافات الموجودة فانه يبدو في الوقت الحاضر أن الأسباب الأكثر إقناعا هي المبنية بالأساس على فكرة "غياب المشاركة الاجتماعية في صيغتها الديمقراطية كنمط تسيير و توجيه و تصويب لمساعي التنمية " بمعنى أن المشاركة بهذا المفهوم هي المساهمة الفعالة في اتخاذ القرار التنموي المحلي داخل الأطر السياسية السيادية للدولة (الجماعات المحلية كمثال) .

و يرى المختصون أن هذا السبب و الذي يعزى إليه حصول الفشل الدريع في تحقيق التنمية المنشودة يرتكز على فكرة أساسية ، و هي غياب التنظيم الذي يتيح المشاركة الفعلية و الإطار المؤسسي الجامع الذي يمكن من خلاله التحرك الايجابي و بناء العلاقات بين الأفراد الذين يتقاسمون نفس الأهداف و الانشغالات و نقصد بهذا الإطار الجامع جمعيات المجتمع المدني بمفهومها الواسع كحاضنة لأنشطة وجهود الهامشيين

1-خصائص الجماعات المهمشة كجماعات مستهدفة من المخطط التنموي

يعبر مفهوم المهمشين على معان كثيرة في التراث السوسيولوجي فهم جماعة من الأفراد يعيشون على هامش المجتمع، يعانون الإقصاء و التغييب ،يقطنون الفضاءات الهامشية و يتصفون بخصائص متميزة ثقافيا (ثقافة فرعية) ، و تظهر الكتابات من هذه الناحية تقاربا و تلازما واضحين بين مفهومي التهميش و الفقر حيث أن اغلب حالات التهميش في الحياة الاجتماعية موصوفة و مقترنة بظاهرة الفقر أي النقص الفادح في إمكانات الحياة اللائقة أو

الضرورية ، و مع ذلك لا يمكن أن نعتبر التهميش هو حالات من التفاوت الطبقي و الفقر الذي يعانيه فرد أو مجموعة أفراد بل يمكن أن يكون التهميش كممارسة موجها إلى شخصيات تعيش حالة مادية ميسورة و ذلك على اعتبار أن التهميش يحمل معنى الإقصاء الاجتماعي المتمثل في حرمان موظف موهوب من الترقية أو كاتب أو مؤلف أو فنان مبدع من البروز أو تقييد و كبح مبادرات أو آراء الافراد التي يمكن أن تفيد المجتمع و لكن لدواعي مختلفة تقبر المبادرة و يهدر الرأي و يصبح هؤلاء في عداد المهمشين الذين هم نتاج غياب ثقافة الاعتراف الاجتماعي بمفهوم وظيفي أو هم حصيلة عدم استيعاب النسق الاجتماعي لجميع عناصره و مكوناته حسب المقاربة النسقية (L'approche systémique).

و يقدم مركز البحوث الاجتماعية لأمريكا اللاتينية " Desal " المهمشين على "أنهم شريحة اجتماعية غيبت عن المشاركة في الحياة السياسية ،لا يربط بينهم تماسك داخلي و لا يضمهم تنظيم أو هدف مشترك ، ولذلك يعجزون عن الدفاع عن مصالحهم ، و يقعون فريسة الظلم و الاستغلال ، و هو ما يفسر ضآلة ما يحصلون عليه من مصادر الثروة في المجتمع " [1] .

هذا و يرى كل من علي الكنز و عبد الناصر جابي أن المهمشين هم ذلك المجتمع الذي يتكون سوسيولوجيا من كل الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية و المنتمين إلى فئات اجتماعية واسعة تضم حتى الفئات الوسطى التي أصبحت في كثير من البلدان العربية في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية [2] .

أما الباحث إسماعيل قيرة ، فيرى أن المهمشين هم الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل في البنية الطبقية للمجتمع ... [3] .

وعلى العموم فإن ما يهمنا حول العناصر المهمشة في أي مجتمع كان هو سمات هذه الشرائح أو الطبقات و خصائصها البنائية و الوظيفية .

فنجد طبقا لذلك أن الطبقات المهمشة مهما اختلفت بيئة وجودها ريف أو حضر فإنها تعيش دوما واقعا مأساويا من تدني ظروف السكن ، قلة التنظيم و الهيكلة في إطار الجمعيات والنشاط الاقتصادي و المهني الفوضوي أو الضعيف من ناحية المردودية الاقتصادية ، فإذا كان المهمش ينتمي إلى ساكنة المدن فان عمله في الغالب سوف يكون

ضمن ما يعرف بالقطاع غير الرسميLe secteur Informelأما إذا كان من ساكنة المناطق ذات الطابع الريفي فان المهنة الموجودة لن تخرج عن القطاع التقليدي و المهنة ذات العلاقة المباشرة بالموارد الزراعية و التي لازالت في الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة التطور و التحديث اللازمين لا من حيث الكثافة في الاستغلال أو نوعية المشاريع و الاستثمارات المركزة على المناطق ذات الطبيعة الخاصة كهذه التي ذكرت .

2-المشاركة في التنمية ضمن مؤسسات المجتمع المدني:

ظهر مفهوم المشاركة لأول مرة ضمن المفهوم الأممي للتنمية في نهاية الخمسينات حيث اعتبرت الأمم المتحدة المشاركة الاجتماعية من طرف السكان في مشروعات التنمية مقوما أساسيا لنجاح هذه الأخيرة و تحقيق الأهداف المسطرة .

و قد سعت الأمم المتحدة إلى التأكيد بان المشروعات التي يشارك فيها المواطنون تحقق الكثير من الأهداف التي تتضمنها خطة التنمية و حث المواطنين من أن يصبحوا هم كذلك إلى جانب الدولة من المبادرين إلى إنشاء المشاريع و المساهمة في خلق الثروة، ومع ذلك ظلت المشاركة على الرغم من أهميتها تعاني من أزمة حقيقية سببها الرئيس يعود إلى عدم تبنيها من جميع أطراف العلاقة . و ظل المفهوم بعيدا عن التطبيقات الميدانية التي تعتبر محكا واقعيا لمدى جدية تعامل الفاعلين الاجتماعيين مع مفهوم المشاركة في التنمية.
ويرى وليم ايفان W.Ivan في تعريفه للمشاركة في التنمية "بأنها تتصل بصورة وثيقة باتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط و البرامج و الاستفادة من الخدمات المختلفة المادية والتقنية التي تقدمها التنظيمات و المؤسسات المحلية أو المركزية المخططة أو المنفذة لبرامج التنمية "[4].

ويوضح الباحث الجزائري عبد الله ساقور معنى المشاركة بشكل هام حيث يعتبرها موضوعا يتكفل بدراسة عملية صنع القرار و دور المواطن فيها، بحيث يعمق هذا الموضوع من فهمنا لمشكلات التنمية و عوائقها و تقديم حلول ناجعة لها . و لا تعني دراسة المشاركة في التنمية الاهتمام بأصحاب المبادرات التنموية من مستثمرين و مقاولين و منظمين و لكن أيضا الاهتمام و بشكل متميز بدور الفئات المهمشة والمقصية أو المعزولة عن المجتمع وعن مبادرات التنشيط و التنمية و خلق ميكانيزمات تجعل هذه الفئات تنخرط في الفعل التنموي [5].

ولقد اهتدى المنظرون إلى أفكار مهمة تخص ميكانيزمات هذه الشراكة في التنمية فكان منها و بالخصوص اقتراح لتفعيل حركة جمعوية جادة تعمل على إيجاد موقع لما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني ضمن فضاء النشاط الاجتماعي و غير ذلك عبر تشجيع المواطنين على تكوين جمعيات مختلفة الأنشطة و الأهداف و الانخراط فيها و حشد التأييد لها عبر استخدام الوسائط الإعلامية المختلفة و الاحتكاك الميداني مع الفرد المهمش من جهة و المنظم التنموي من الجهة المقابلة.

وعلى العموم فان الدور الذي سوف يلعبه المجتمع المدني في التنمية يتمثل في شغل المنطقة المهملة الواقعة بين الأفراد المهمشين كمجتمع مستهدف ببرامج التنمية و بين "المخطط السياسي و الاقتصادي من الجهة الثانية و لقد ذكر توكفيل Tocqueville إبان القرن التاسع عشر انه لكي تقوم المؤسسات الديمقراطية السيادية و المنتخبة بوظيفتها على أكمل وجه، وجب على المواطنين أن يتواصلوا بعضهم مع بعض في المنظمات اللا حكومية ضمن حركة لانهائية من إنشاء الجمعيات و الانخراط فيها و هذا لكي ندفع بالمؤسسات السياسية أو الاقتصادية للقيام بوظيفتها بمثالية و اكتمال"[6].

واليوم يعاد اكتشاف ميدان المجتمع المدني على انه تأليف من الروابط والتنظيمات والحركات النى تنبثق عفويا لأجل أن تصبح قناة اتصالية تربط بين ردود أفعال المجتمع والمقرر السياسي و المبادر الاقتصادي،فكثيرة هي المواضيع التي أثارتها مؤسسات المجتمع المدني بدل أجهزة سلطات الدولة البيروقراطية ، كمواضيع الحقوق المدنية ، التلوث ، الفقر، الأمية ، حقوق الإنسان و ما إلى ذلك "فهذه المسائل التي تناقش على مستوى الجمعيات كأول محضن سرعان ما تشق طريقها إلى الصحف ،النوادي،التنظيمات النقابية،الجامعات الأحزاب...لتجد لها منتديات عامة ،ثم مبادرات يتم المبادأة بها من طرف المواطنين ثم سرعان ما تنمو بعد ذلك حركة اجتماعية تكون موضوعا متناولا بقوة من طرف وسائل الإعلام ، و من خلال هذا الطرح المثير للجدل تصل هذه الموضوعات إلى اكبر مدى من الميدان العام ، و تكتسب لها مكانا في جدول النقاش السياسي ضمن دواليب الحكم" [7].

3-الحاجة إلى حركية المجتمع المدني في الوسط الهامشي

1.إن وجود مجتمع مدني فاعل: يساهم بشكل ايجابي في تحمل جزء من أعباء المؤسسات و المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية و ذلك بالعمل التعويضي الذي يقوم به المشاركون من خلال المجهودات الذاتية و التطوعية التي يساهم بها هؤلاء و التي تؤدي إلى اختزال نسبة من التكاليف المقرر صرفها على فئة من المهمشين أو منطقة من المناطق المحرومة.

فمبادرات المهمش أو أي فرد كان و التي قد تتراوح بين العطاء المادي أو الفكري التصوري تقلل من بعض أوجه التبديد المالي و الإنفاق الغير عقلاني للموارد و تزيد من ترشيد الاستغلال و النجاعة في عمليات الإنماء ،كما أن هناك أنواع أخرى من التدخل دو الطابع التشاركي للفرد في التنمية كأن يكون هو نفسه احد المبادرين بالمشروعات فهناك بعض الفئات التي تنتمي إلى مناطق الاستهداف التنموي و تمتاز بقدرة التمويل الذاتي و لكن المشكلة بالنسبة لهذه الفئة تكمن في غياب الأفكار المنتجة للثروة أو الإبداع الاقتصادي فهذه الفئات تحتاج إلى اكتشافها أولا،إقناعها ،تنظيمها ،توجيهها و متابعتها و هذا الدور يناط بالدرجة الأولى إلى جمعيات المجتمع المدني. هذا و لا ننسى الصنف الثاني الدي يتواجد في الفضاء الهامشي و الذي يمتاز بأفكاره الاقتصادية و التنموية الجيدة إلا أن مقومات النجاح غير متوافرة نسبيا أو مطلقا بسبب العائق المادي المتمثل في غياب المال أو افتقاد للملكية العقارية ... إلى غير ذلك من المعوقات .

وهذه الفئة تحتاج إلى التعرف إلى سبل و طرائق التمويل المتاحة و الممكنة ثم إلى التمكن من الوصول إلى مصادر التمويل هذه ،و هذا الدور في الغالب يحتاج إلى وسائط كالجمعيات للقيام به بشكل دقيق نظرا لخصوصية هذه الفئات من المهمشين حيث تمتاز في الغالب بكثير من الوعي و الذكاء و القدرة على الفهم و الاستيعاب إلا أنها بالمقابل سريعة التأثر النفسي و العاطفي و الانسحابية حينما يتبدى لهم أن الآفاق قد سدت خاصة إذا لم تبد مصادر التمويل كالبنوك أو الصناديق المالية ليونة أو استعداد في التعامل معهم و هو ما يعني الانسحاب السريع لهذه الشريحة من متابعة العمل و مواصلة النشاط، فقراءتهم الواعية للموقف تجعلهم يفقدون الثقة في الجميع و من ضمنهم "الجمعية" كإطار للثقة المتبادلة و هو ما يحيلنا إلى القول أن **المجتمع المدني الفعال هو الذي يستطيع الحيلولة دون تسرب عوامل الفشل إلى المشاريع المبرمجة في المناطق المستهدفة تنمويا ، و من**

بين هذه العوامل كما ذكرنا هو تحول الفئات النشطة إلى فئات انسحابية بفعل العراقيل التي تصادف الشرائح المهمشة.

2 .تضمن جمعيات المجتمع المدني في- الحالات الطبيعية - ربط اتصال دائم مع المخطط التنموي و متخذ القرار السياسي المحلي و باقي أجهزة المساندة المختلفة باعتبارها إطارا منظما يسهل التعامل معه و هو ما يعني أنها وسيلة هامة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات المهمشين و المقصيين من عملية التنمية و بين ما تقترحه السلطات المحلية و المركزية من حلول ، أي أن الجمعيات كقنوات اتصالية تمكن المنظم و المقرر التنموي من الاطلاع على واقع المجتمع و إمكانيات التطور فيه .

أما "بالنسبة للدول الأكثر ديمقراطية فنجد أن الجمعيات و إطاراتها لتعتبر شريكا أساسيا في اتخاذ القرار التنموي ، و هو ما يساهم في تقليل الضغط على مركز صناعة القرار باعتبار أن ميكانيزمات اتخاذ هذا الأخير تعتمد على المشاركة كأساس و هو ما يحول دون ظهور روح التذمر و عدم الرضا عن جهود التنمية و سيادة بدل ذلك حالة التفهم و الثقة التي يعيشها المجتمع جراء تكريس المشاركة الجمعوية في التخطيط للمستقبل " [8].

4-مأزق المجتمع المدني في الجزائر

إن الترويج لفكرة تأسيس مجتمع مدني في الجزائر يضطلع بمهام حداثية ،جديدة ومحددة كان من الخيارات التي تم العمل على تجسيدها منذ صدور دستور 1989 و قانون الجمعيات الموافق لذلك و المرقم بـ 31/90 وعلى الرغم من غياب مقاربة قانونية وسياسية واضحة تفصح لنا عن الأسباب والدوافع التي ساهمت في تشكيل الصورة النهائية للنص المنظم لجمعيات المجتمع المدني المفترضة على هذا النحو إلا أن المتفحص لتفاصيل المدونة القانونية المذكورة يستطيع أن يلاحظ غياب أي تبني صريح للمقاربات المفهمية الكبرى للمجتمع المدني المتبناة في الفضاءات الغربية وفي متون تشريعاتها المدنية صاحبة السبق في تقنين ظاهرة المجتمع المدني ،هذه المقاربات التي تتراوح بين أن:[9]

1-المجتمع المدني هو مجتمع سياسي موازي .

2- المجتمع المدني هو نوع من القوى الناعمة الجديدة .

3- المجتمع المدني نسيج وظيفي يؤدي دور المكمل للجهود الرسمية .

4- المجتمع المدني هو مجموعة منظمات غير حكومية.

5- المجتمع المدني حركة اجتماعية مدنية محافظة تسعى إلى خلق التوازن الاجتماعي.. والسياسي

وأيا كانت هذه المقاربات فالواضح أن المشرع لم يتبن صراحة أيا منها على الرغم من الفصل بين النصوص المنظمة للعديد من مؤسسات المجتمع المدني كقانون الأحزاب 11/89 وقانون الإعلام 07/90 وقانون النقابات 14/90 ...الخ

ولم تكن ترقية قانون الجمعيات الجزائري الى مصاف القوانين العضوية بموجب الأمر الصادر في سنة 2012 تحت رقم 06/12 لتحمل الجديد في مجال الحقوق والحريات حسب ما يبدوا ،خاصة مع الانتقادات الموجهة لنصوصه من طرف الجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية . (10)

" و قد ازداد عدد الجمعيات النشطة في الجزائر زيادة مطردة منذ تاريخ الاعتراف بحرية إنشاء الجمعيات حتى بلغت في مطلع سنة 2010 اكثر من تسعين ألف جمعية " (11) ولكن الإشكالية التي طرحت بعد ذلك ترتكز على ماهية الدور الذي تلعبه في الفضاء المجتمعي وما هو هامش النشاط المتاح للجمعيات و ماهي كيفيات المشاركة و التدخل المسموح به .

إن راهن المشاركة الاجتماعية لجمعيات المجتمع المدني يمكن تلخيصه بصفة عامة في مقولة "وجود هياكل تنظيمية رسمية و غياب نشاط فعال" و هو ما ساهم في انحسار ثم تقييد المشاركة الجمعياتية حيث حاول النسق السلطوي المسيطر منذ المراحل الأولى للتأسيس إفراغ المجتمع المدني من محتواه الحقيقي والعمل على تدجينه واستيعاب مسارات الاختلاف فيه لغاية تسهيل **عمليات الاختراق** و من ثم التوجيه والرقابة القصوى على كل ما من شأنه أن يشكل مصدر قلق لمتخذ القرار السياسي، وقد ساهمت الأزمة السياسية والمجتمعية منذ مطلع التسعينات في ذلك، بل قد كان لها بالغ الأثر في تشويه بنية المجتمع المدني الفكرية والأخلاقية وجعله مجتمعا متملقا يحيا في ظل الزبونية المقيتة ويؤدي أدوارا أريد له أن يلعبها وفقا لشكل ونمط معدان مسبقا.

إن هذه المشاركة التي أريد لها أن تكون محدودة و مبرمجة بحسب متطلبات الأنظمة للاستمرار تعرقل عملية نمو المجتمع المدني الفعال، و *يظهر* **شكل مزيف** *أو* ***مقلد*** للجمعيات المكونة لهذا الكيان ،لا يعبر عن الواقع الحقيقي " فجوهر مشكلة المجتمع المدني تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية ، مما يجعل من هذه

السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائق أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية "[12].

هذا عن المأزق الأول، أما الثاني فهو متمثل في مسالة عجز المجتمع المدني في الجزائر عن استغلال هامش الحرية المسموح به ، حيث يجد المتتبع للشأن الجمعوي عددا كبيرا من الجمعيات و لكنها بعيدة عن تحقيق أهدافها و تفتقد للنجاعة في الوصول إلى لعب الدور المنوط بها و هذا بسبب[13]:

1-نقص التنظيم و الانتظام الذي يعتري النسيج الجمعياتي.

2-غياب التنسيق بين جمعيات الهدف المشترك أو جمعيات الأهداف المتقاربة.

3-الانعدام التام لتقسيم العمل الجمعوي و التخصص الوظيفي.

4-ضعف منظومة الاتصال الجمعوي في الاتجاهين الداخلي والخارجي

5-الترهل النخبوي الذي يعتري التشكيلات النشطة والذي ساهم في غياب المواقف الإيجابية لصالح الانسحابية، الانبطاح والفردانية المفرطة

بمعنى أدق يمكن أن نصف هذه الحالة **بالفوضى الحقيقية والتي جعلت من الجمعيات تسير من غير سبيل واضح** يكفل لها بلوغ الغايات المرجوة .

5-الجمعيات و العمل الشبكي: الركائز والآليات

يعتبرالتشبيك بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وسيلة ناجعة لتبادل المعرفة والمعلومات حول الاحتياجات والحلول والخبرات الفضلى، والمنافع والمساهمة في نشرها وتداولها .كما يعتبر التشبيك وسيلة لتقوية المنظمات غير الحكومية من خلال توحيد الخطاب وزيادة التأثير في المفاوضات والضغط .ويساهم التشبيك كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني.

ويشكل التشبيك أداة لتقوية المنظمات غير الحكومية في سعيها نحو استقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومة للهيمنة عليها ولتوجيهها والقطاع الخاص الذي يحاول التخفيف من نتائج أدائه الاقتصادي على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة التي تسعى إلى فرض أهدافها وبرنامج عملها، وحتى ثقافتها. ويساهم التشبيك في تحقيق الأهداف التالية: [14]

1)_ الحد من التنافس بين منظمات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي.

2) _تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المنظمات وعلى كافة الصعد .

3) _التعاون لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

4) _إجراء التقييم الموضوعي لوضعية العمل الجمعوي ومشروعاتها الآنية والمستقبلية .

5)_ التقوية والتمكين من المساهمة في بناء القدرات ورفع الوعي بين النشطاء أو وسط الشرائح المستهدفة .

6)_ تحديد الدور الفاعل والمؤثر للمجتمع المستهدف (المهمشين) من خلال الحوار والنقاش الجماعي.

7)_ تعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار وعلى المستويات كافة عن طريق التفاوض الجماعي .

8)_ تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصورة منظمة ومتكاملة .

"إن تبني العمل الشبكي كإستراتيجية عملية لتحقيق التنمية لابد ان يقوم على مجموعة ركائز و هي كالتالي[15] :

الركيزة الأولى: تحديد إمكانات المشاركة الجمعوية (ما يمكن أن تقدمه الجمعيات) :

إن إمكانات المشاركة ضمن الهامش المسموح به للنشاط بالمفهوم الواسع قد يتم تلخيصها في مجموعة من الأدوار الممكنة التحقيق :

1.دور التنسيق العام و الخاص :

وهو الربط و التقريب ما بين أجهزة الدولة المختلفة و بين المجتمع المهمش المراد تنميته و هذا عن طريق التعريف بخصائص الشرائح المهمشة المقصودة بالمشاريع التنموية أو تبيان مكامن العجز و النقص الموجود و الإمداد بالإحصاءات اللازمة والتعرف على الشخصيات ذات التأثير الواسع التي تلعب دور مركز من مراكز القوة داخل المجتمع المهمش .

النوع الثاني من التنسيق هو المنصب على العمل مع باقي الجمعيات و يظهر ذلك من خلال: أولا: التعرف على خصائص النسيج الجمعياتي في المنطقة المستهدفة ثم تحديد الجمعيات التي تتقارب في أهدافها أو تعمل من اجل هدف مشترك ، يمكن أن يتوج التنسيق بما يعرف تنظيميا بالتحالفات أو التنسيقيات أو الروابط و هي التي سوف تختزل التعدد غير المفيد لصالح توحيد الجهود و العمل ضمن إستراتيجية الفريق .

كما قد يصل التنسيق إلى مداه الأقصى حيث يمكن أن يمر إلى مرحلة الربط والتقريب مع المجتمع المدني العالمي ممثلا في المنظمات غير الحكومية (ONG) و الهيئات التنموية الدولية أو مبادرات الاتحادات السياسية الإقليمية كالاتحاد الاوربي (UE) و الهدف منها هو الحصول على مساعدات التنمية و الاستفادة من صناديق الدعم و هو دور مهم تضطلع به الجمعيات المنظمة في إطار تنسيقي.

2.دور التخطيط للتنمية :

يمكن للجمعيات ذات الهدف المشترك بعد تنظيم و هيكلة كياناتها في تنظيم جامع واحد أن تكون صالحة للمشاركة في التنمية سواء عن طريق التخطيط المحلي مع الشريك السياسي(الجماعات المحلية) أو بالطريق الثاني و هو التخطيط مع الشريك الأجنبي (التمويل الخارجي).

يبدأ التخطيط للتنمية على مستوى الجمعية بإسناد هذه الوظيفة إلى ذوي الكفاءة العلمية و العملية و القدرة على التواصل الدائم مع الأجهزة المختلفة للدولة من جهة و الأفراد المهمشين من الجهة الثانية .

يعمل المخطط التنموي على مستوى الجمعية على إعداد الإحصاءات كقاعدة معلومات هامة و يربط عمله بصفة دائمة و يطابقه مع عمل المخطط التنموي السياسي و الاقتصادي على مستوى الجماعات المحلية اللامركزية الأخرى أو مع المبادرين الخواص و يستطيع بذلك الوصول إلى تحقيق:

- تحديد مجتمعات الحاجة (المستهدفة) و تحديد خصائصها البنائية و الوظيفية .
- اقتراح المشروعات اللازمة للتنمية .
- المساعدة على تحديد آليات صرف المخصصات المالية .
- المساعدة على انتقاء المهمشين وتصنيفهم حسب مجالات التخصص والمشاريع المقترحة...
- تحديد مصادر التمويل الممكنة للمشاريع و طبيعتها .

3 .دور التأطير و الإشراف :

تستطيع جمعيات المجتمع المدني حسب تخصصها في المشاركة في تأطير مشاريع التنمية الموجهة لصالح المهمشين حيث تعمل على توفير فرص التكوين اللازم لهؤلاء و كذلك إكسابهم بعض خبرات تسيير المشاريع عن طريق التأهيل و التكوين بالإضافة إلى تقديم خطط متوقعة لسير المشروع عبر المراحل التالية : **مرحلة التأسيس للمشروع ، مرحلة النضوج ، مرحلة التوازن و الاستقرار .**

4.دور المراقبة و المتابعة :

وهي وظيفة حساسة جدا و نقطة فارقة بين النجاح أو الفشل لمشروعات التنمية حيث يعود لجمعيات المجتمع المدني دور الرقابة على سير المشروع و كيفيات الأداء والانجاز و مدى عقلانيتها و رشادها ، و مدى سداد و وجاهة النهج المتبع من طرف المبادرين التنمويين .

هذه الوظيفة المرحلية المواكبة لتطور و تقدم وتيرات التحديث على مستوى المجتمع المهمش كمجتمع مستهدف تحتاج إلى نشاط اتصالي دائم بين الثلاثية **(المنظم المحلي ، المبادر بالمشروع و الجمعيات المحلية).**

5.دور التقويم المستمر للأداء الجماعي

ومعنى ذلك هو القيام و بصفة دورية بمراجعة عمل الجمعيات ومعرفة مكامن الأخطاء والفشل الجزئي و تثمين النجاحات المحققة والاطلاع علي نسب التقدم في العمل الجمعوي المنصب على التنمية وتدارك النقائص في الوقت المناسب.

الركيزة الثانية وهي: التعرف على خصائص المجتمع المستهدف(16):

إن الركيزة الأساسية الثانية للعمل الشبكي للجمعيات لتحقيق أهداف التنمية المسطرة هي معرفة مكونات المجتمع وتشكيلاته المختلفة بما فيها من مؤسسات مجتمعية نشطة ومنها الجمعيات .

لقد أثبتت التجارب الأولى للتنمية بالمشاركة والتي كانت دول جنوب آسيا وبعض الدول الإفريقية مسرحا لها مند الخمسينات من القرن الماضي آن المعرفة الوثيقة بالميدان المستهدف من حيث الخصائص البنائية و الوظيفية للمجتمع وتشكيلاته ليعد أحد أهم أسباب الوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة حيث أثبتت التجارب أن البنية التقليدية للمجتمع وما يوافقها من مؤسسات ذات نفس الطابع تعمل على فرض منطقها على النسق السلطوي ومنظومة اتخاذ القرار خاصة ما تعلق منها بمشاريع التنمية وكيفية صرف مخصصاتها

والتحدي الأول هنا يكمن في كيفية استمالة المجتمع ومؤسساته المختلفة وقياداته المحلية والعناصر الفاعلة من الفئات الشبابية والنشطات في حقل العمل النسوي والمبادرون التنمويون من الخواص إلى الالتفاف حول مخططات الإنماء ومشروعاتها التحديثية وتوجيه جهود هؤلاء توجيها عقلانيا وفاعلا بأن يكونوا عنصر بناء واستقرار والعمل على امتصاص روح مقاومة التغيير لدى بعض الفئات و الأفراد .

الركيزة الثالثة وهي:ربط الاتصال مع متخذ القرار المحلي والفاعلين في الفضاء المجتمعي الخاص

إن قوة جمعيات المجتمع المدني هي في قوة تمثيلها والتفاف المواطنين حولها في صورة منخرطين فيها، فعدد هؤلاء المنظمين إلى هذه اللجان واتساع حجمهم باطراد، يجعل من هذه الجمعيات قوة حقيقية لها سلطات تستمدها ليس من قوة القانون فقط ولكن من حجم وعاء المنخرطين والمنظمين إليها مما يضع السلطات المحلية أمام الأمر الواقع لاتخاذها كشريك فعلي.

ونشير هنا إلى أنّ الجمعيات بطبيعتها تعمل على إنهاء المشاركة الأفقية السائدة في الأنساق المختلفة وتدعم بالمقابل مشاركة رأسية بين مختلف المستويات، وعليه تصبح وظيفة اتخاذ القرارات غير احتكارية في الصفوة فتزاوله وفقا لطموحاتها، بل تعمل على سحب هذا الامتياز لفائدة جماعات المجتمع المدني الجديدة بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات إلاّ أنّ هذه النظرة تتسم بقدر من المثالية كون تحقق هذه الحالة من التشبع العددي مربوطة بدرجة الوعي والفهم الكبيرين للمشروع الجمعياتي وتمثلات الهامشيين للعمل الجمعوي نفسه ، وبالجهود التي يجب أن تبدل من طرف نشطاء الحركة الجمعوية لأجل نشر الوعي والثقافة السياسية اللازمتين(17)

الركيزة الرابعة وهي:تشكيل نواة مبادرة مستقلة نابعة عن المجتمع المحلي

لا ينبغي في مسألة التنمية أن نحصر مسؤولية المبادأة في الجماعات المحلية والمؤسسات اللامركزية وان كانت لهذه الأخيرة القدر الكبير من المسؤولية في الاضطلاع بها ومع ذلك نجد أن الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها قد سعت إلى تبني استراتيجيات تدخل جديدة في محاربة الفقر تتلخص في الاعتماد على قدرة التمويل الذاتي للجماعات المستهدفة سواء بالتحفيز الطبقي واستمالة أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة على الانخراط في مشروعات الإنماء المقترحة أو استراتيجية التوفير الأهلي وبرمجة مشروعات الإنماء

المستهدفة حسب الأولوية وفي كلتا الحالتين تشارك صناديق الأمم المتحدة للتنمية بشطر مادي هام في ذلك وقد حققت هذه الاستراتيجيات البديلة نتائج طيبة في العديد من البلدان نذكر منها على سبيل المثال تجارب تنزانيا، بنغلاداش ،الهند ،السنغال ،البرازيل واندونيسيا.. (18)

إن هذه الركائز تشكل منطلقا لأنموذج تنظيمي مترابط يخص العمل الشبكي بحيث يؤدي هدف التواصل بين الجمعيات و توحيد جهودها لأجل تحقيق التنمية في النطاق المهمش بكفاءة ووعي خاصة وأن المؤسسات الدولية – وفي مقدمتها الأمم المتحدة – قد أكدت على أهمية المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المجتمعية وتجسيد أهداف الألفية.

الخاتمة

« تبدوا المشاركة في هذا العالم النامي " كأزمة حقيقية وهذا لسبب بسيط وهو وجود من يعترف بها كقيمة إنسانية يحاول جاهدا لتطويرها ودعمها قصد بناء قيم اجتماعية جديدة نافعة وداعمة للإبداع والتطور. وهناك من يحصرها في عدد من الفئات والشرائح الاجتماعية وهي بذلك تعد انتقائية ظرفية لا تتعدى حدودها الفترات التي يحتاج فيها هؤلاء تبيان المشاركة كقيمة من قيمهم وبالتالي فهي تكتسي الطبيعة المناسباتية والمظهرية. والطرف الثالث الذي لا يعترف بها لا كقيمة إنسانية ولا كعملية اجتماعية هادفة تدعم التماسك الاجتماعي »

المراجع

(1)عادل عازر و ثروت إسحاق :المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ،القاهرة ،1987 ، ص 14 .

(2)علي الكنز و عبد الناصر جابي : الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة مقال في المؤلف الجماعي المعنون بالمجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة إشراف سمير أمين، مطبعة مدبولي ، القاهرة 1998،ص 53 .

(3)إسماعيل قيرة و علي غربي : في سوسيولوجيا التنمية الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2001 ص 80-81 .

(4)محمد عبد الفتاح محمد : الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2002 ص 220 .

(5)عبد الله ساقور : المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ، دراسة ميدانية في مدينة عنابة ، رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ، جامعة عنابة ، 1999 ص 50 – 51 (غير منشورة).

(6)فرجينيا هيلد : أخلاق العناية ، ترجمة ميشيل حنا متياس ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ، عدد 356 أكتوبر 2008 ص 181

(7)جون اهرنبرغ : المجتمع المدني ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت 2008 ص 418 – 419

(8)احمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1998 ص 131 .

(9) أنظر في هذا الصدد:

E.J.Dionne, la vie associative, ca marche,ED nouvaux horisons,paris1999

(10) أنظر في هذا الصدد:

Essaid taib, Associations et société civile en Algérie ,opu, alger ,2014

(11) أنظر في هذا الصدد:

Essaid taib, Associations et société civile en Algérie ,opu, alger ,2014 p284

Le quotidien d'oran du 09 juillet2011

(12)احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية لبنان 2008 ص 134 .

(13)سفيان بوغارب : مشاركة هامشيي المناطق الحضرية المتخلفة في مشاريع التنمية المحلية، دراسة حالة أحياء مدينة عنابة ،رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية بالمشاركة،جامعة باجي مختار عنابة ،غير منشورة،2006ص ص119-123

(14) أنظر بهذا الصدد:

Bernard Bret , le tiers monde, croissance, développement, Inégalités, Ellipses, 2002.

(15) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني http://www.dawahmemo.com/download.php?id=2835 تم التصفح بتاريخ 2014/11/20

(16)أنظر أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1998 ص ص314-318

(17) سفيان بوغارب،نفس المرجع السابق ص ص 120 121

(18) أنظر بهذا الصدد هذا المرجع الذي يقدم بعضا من التجارب الانمائية للدول النامية بتدخل من الأمم المتحدة:

(19)André louat , le sous-développement, Stratégies et résultats, France, Ed Ellipses, 1999